بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

**الأمانة العامة**
**دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء**

**الرقـم : ٥ /18/1/2**
**التاريخ : ١ / ربيع ثاني /١٤٤٤هـ**
**الموافق : ٢٦ / اكتوبر/ ٢٠٢٢م**
**اليـــوم : الاربعاء**

# محضر تقـريري للجلسة ٥ /٢ /١/ ١٨

**عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الخامسة من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي الثامن عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء بتاريخ ١ / ربيع ثاني /١٤٤٤هـ الموافق ٢٦ / اكتوبر/٢٠٢٢م .**

***برئاسة الأخ /يحيى علي الراعي رئيس المجلس***

***وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :***

| | |
|---|---|
| ١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقه | وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى |
| ٢- المهندس / أحمد عبد الله دارس | وزير النفط والمعادن |
| ٣- الأخ / غازي أحمد علي محسن | وزير التعليم الفني والتدريب المهني |
| ٤- الأخ / سعيد عبده الخليدي | الوكيل المساعد لقطاع المعايير |
| ٥- الأخ / عمار صالح الاضرعي | مدير عام شركة النفط اليمنية |

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ( بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب ) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه.

بعد ذلك رحب الاخ / رئيس المجلس بالأخ / وزير النفط ومدير عام شركة النفط على حضورهم إلى المجلس للرد على أسئلة واستفسارات الإخوة أعضاء المجلس .

ثم استمع المجلس الى السؤال التالي الموجه من الاخ/ أحمد سيف حاشد عضو المجلس للأخ / وزير النفط والمعادن ومدير عام شركة النفط :

- ما هي المراكز القانونية لما يسمى بشركة دروب الاتحاد وشركة آزال اللتان تمارسان نشاط شركة النفط اليمنية كمنافس لها؟!
- وهل هاتان الشركتان تتبعان القطاع العام ام القطاع الخاص خصوصا وان شركة دروب الاتحاد يقوم بإدارتها اشخاص في مراكز ادارية عليا في شركة النفط اليمنية؟

كما استمع المجلس إلى الرد على السؤال من الاخ / وزير النفط والثروات حيث قدم الشكر والتقدير للأخ/ رئيس المجلس والأخوة اعضاء المجلس لمتابعة كل قضايا وزارة النفط ومنها الاتفاقيات المخالفة للقانون التي يقوم بها المرتزقة وفيما يخص الشركات التي ذكرها الاخ / أحمد سيف حاشد في سؤاله ..

أوضح بأن هذه الشركات تقدمت إلى شركة النفط اليمنية ضمن حوالى خمسين شركه من الشركات النفطية لان الشركة فتحت باب التنافس والاستيراد حسب توصيات المجلس بذلك وأي شركة سوف تقدم عرض ممتاز وحسب المواصفات وسعر مناسب نحن نأخذ منها ولا نلتفت لمن الشركة لأنه يهمنا توفير المواد للمواطن حسب المواصفات والسعر المناسب وشركة اتحاد الدروب وازال هما من الشركات الخاصة التي تعمل مع شركة النفط اليمنية وخاصة عند منع دخول السفن إلى الميناء يكون لهما دور كبير في توفير المشتقات النفطية لكافة المناطق وبأسعار مناسبة ، الشركة يهمها توفير المواد وأي شركه سوف تقدم مواد حسب المواصفات والمقاييس والسعر المناسب نرحب بها و الوزارة والشركة عملت أكثر من ( ١٥٠) إعلان في جميع وسائل الإعلام للشركات التي تريد الدخول في المنافسة .

ثم عقب الاخ / أحمد سيف حاشد على الاخ الوزير بأن هناك قيادات يعملون في الشركة ولديهم شركات منافسه لها وهذا مخالف لقانون تأسيس الشركة أن إنشاء شركات خاصه تنافس شركة النفط في نشاطها فيه أضرار بمصالح الشركة والمصلحة العامة وعلى الدولة مسؤولية حمايتها وتطويرها ومنح التسهيلات لها لا السماح بتأسيس شركات خاصة منافسه لها لأن هذا الإجراء يودي إلى تقويض القطاع العام والاستحواذ على النشاط التسويقي والخدمي للشركة ،أن شركة النفط اليمنية تنازلت عن جزء من نشاطها لصالح من ينافسها فما هو المقابل، انه تم تأسيس الشركتين لإدخال النفط من المنافذ لماذا سلمت لهم هذه المهمة .. كما طالب شركة النفط بتسليم ما عليها من ديون للمواطنين ثمن المواد البترولية المضبوطة حتى لا تتراكم هذه الديون على الشركة.

و قد أوضح الأخ / الوزير فيما يخص المضبوطات من مواد المشتقات النفطية المهربة قيمتها في حساب الشركة لدى البنك المركزي وهو مبلغ (عشرة مليار ريال) وليس سبعه مليار كما ذكر الاخ أحمد سيف وسوف يتم الصرفة للكميات الصغيرة ثم الكميات المتوسطة والكبيرة ولكن على ثلاث مراحل وفيما يخص لتسويق هذا عمل شركة النفط ولا يمكن السماح لأي شركه بالتدخل فيه لأنه من اختصاص شركة النفط ولا يوجد موظفين او مسئولين يعملون في شركة النفط اليمنية وأيضا في القطاع الخاص ولا يمكن السماح بذلك .

بعد ذلك استمع المجلس إلى توضيح من الأخ / مدير عام شركه النفط حيث أوضح بأن التسويق للمشتقات النفطية هو من اختصاص شركة النفط اليمنية وهي المخولة وفقا للقانون كما هي ملزمه بتوفير المشتقات النفطية في كل المحافظات اليمنية منوها بأن المضبوطات سوف تقوم الشركة بمخاطبة النيابة العامة ووزير المالية وسوف يتم التوجيه من المالية خلال اليومين القادمين بسداد الكماليات الأقل من (٥٠٠٠) الف لتر لأكثر من (٥٣٠٠) مواطن والمبلغ يزيد عن ثلاثة مليار ريال وبقية الكميات يتم جدولتها .

ثم أكد الاخ / رئيس المجلس علي اللجنة المختصة بالمجلس متابعة المخالفات التي تقوم بها شركة النفط وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس .

ثم استمع المجلس الى السؤال التالي الموجه من الاخ / نشوان محمد الصبري عضو المجلس للأخ / وزير التعليم الفني والتدريب المهني حول الاختبارات الوزارية لطلاب معاهد التعليم الفني والتدريب المهني :

- هل تم تحديد موعد الاختبارات للعام الدراسي الحالي واستكمال فحص ملفات الطلاب كونها اختبارات وطنية ؟
- هل تم تجهيز واعداد نماذج الاختبارات.
- ماهي رسوم الاختبارات التي يتم تحصيلها من الطلاب وهل يتم توريدها إلى الخزينة العامة للدولة .

ثم استمع المجلس الى توضيح من الأخ / وزير التعليم الفني المهني حيث أوضح بالنسبة لموعد الاختبارات كان المفترض أن تكون في ٢٠٢٢/٧/١٧م ولكن وزارة المالية لم تصرف المبلغ المخصص بالاختبارات وهذا سبب التأخير وبعد متابعه تم صرف المبلغ قبل عشرة أيام وسوف تتم الاختبارات في ٢٠٢٢/١١/١٥م مؤكداً بان المعاهد تدرس حوالى (٥٠٠) مادة منها (٣٠٠) مادة عملي و(٢٠٠) مادة نظري ولم تدرس المواد العملي لأنها تحتاج إلى أحبار لإعداد نماذج الأسئلة لأنها تصل الى (١٠٠٠) نموذج وللأسف الشديد الإقبال على التعليم الفني ضعيف جدا وكل سنة يقل في حدود الف طالب إلى ألفين طالب كما ان المواد الخام لا توجد ولم تدرس المواد العملية مؤكدا بأنه طرح هذا الموضوع على المجلس قبل عام وان رسوم التسجيل التي تؤخذ من الطلاب هي مبلغ (٧٠٠٠) ريال فقط وهي تورد إلى خزينة المالية والوزارة لم تستلم ريال واحد منها وباقي الرسوم تورد للسلطة المحلية.. مطالبا بتشكيل لجنة من المجلس للنزول الميداني إلى الوزارة لمعرفة الصعوبات التي تعانى منها الوزارة مؤكداً بأن الوزارة ليس لها علاقه بالصندوق وأنه يتبع رئاسة الجمهورية .

بعد ذلك عقب الاخ / نشوان محمد الصبري مقدم السؤال حيث اكد بأن ما دفعه لتقديم السؤال هو الاهمال والتقصير الغير طبيعي لدى الوزارة ويريد معرفة ماذا عملت الوزارة لمعالجة هذه المشكلة لأن المواطن يريد عمل من الوزارة وليس شكاوي من المالية او غيرها وان الجميع يعرف بأن الوزارة تمر بظرف صعبه وكذلك الحكومة لكن لابد من البحث عن حلول لهذه المشاكل .

كما عقب الاخ / عزام صلاح رئيس لجنة القوى العاملة بأن صندوق الدعم المهني أنشأته الحكومة لدعم التعليم الفني والتدريب المهني في كافة المجالات من وسائل تعليمية ونفقات التشغيل وتوفير المعدات والمواد الخام ولكن للأسف الشديد هذا الصندوق خرج عن نشاطه ولا يقدم شيء للتعليم الفني والمهني ولابد من طلب إدارة الصندوق لتقدم للمجلس تقرير بالأنشطة التي ينفذها والمبالغ التي لدية وأين يتم صرفها.

بعد ذلك اقر المجلس بأن يتم طلب الاخ / وزير التعليم الفني والتدريب المهني والمسؤولين على الصندوق الى اللجنة لمعرفة كم ايرادات الصندوق وأين تصرف وتقدم تقرير بذلك إلى المجلس.

**وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،**

**والله الموفق ،،،**

**دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء**